تدشين برنامج التخطيط وتقييم الأداء المؤسسي

وزير التعليم الفني يؤكد أهمية تطوير القدرات للكوادر الإدارية لتحسين مستوى الأداء

■ ،،صنعاء / سبأ

بدأت أمس بصنعاء فعاليات البرامج وورش العمل الخاصة بالتخطيط وتقييم الأداء المؤسسي لمنتسبي عمداء المعاهد المهنية والتقنية ومدراء العموم بديوان عام الوزارة والمختصين، تنظمها على مدى أسبوع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بالمملكة العربية السعودية بالتعاون مع وزارة التعليم الفني والمهني.

وفي حفل الافتتاح أكد وزير التعليم الفني والمهني الدكتور إبراهيم عمر حجري إلى أهمية تطوير القدرات للكوادر الإدارية وتحسين وتطوير مستوى الأداء والتخطيط المؤسسي للعاملين في المعاهد المهنية والتقنية وديوان عام الوزارة ومكاتب التعليم الفني بالمحافظات والمعهد التقني العالي البوليتكنيك بأمانة العاصمة.

وأوضح أن انعقاد هذه البرامج والورش يأتي في إطار العلاقات الثنائية والتاريخية الوطيدة بين اليمن والسعودية في مختلف المجالات وهي ثمرة للتعاون المشترك بين الوزارة ومؤسسة التعليم التقني والمهني بالمملكة والتي تشمل العديد من المجالات ومنها تبادل الزيارات والخبرات وتقديم المنح الدراسية للطلاب اليمنيين في المعاهد السعودية.

ونوه حجري بأن الوزارة تولي أهمية كبيرة لتأهيل الكوادر الإدارية في مؤسساتها التعليمية والتدريبية المختلفة إيمانا منها بأن الكادر البشري يمثل حجر الزاوية في تطوير منظومة التعليم الفني وتساهم في إيجاد مخرجات مؤهلة تستطيع المنافسة في سوق العمل.

وثمن وزير التعليم الفني الجهود التي تبذلها السعودية في تقديم مختلف مجالات الدعم لمنظومة التعليم الفني والمهني من خلال إنشاء ١٨ معهدا مهنيا وتقنيا في مختلف المحفظات بتكلفة ٥٠ مليون دولار، بالإضافة إلى تقديم منحة أخرى قدرها ٥٠ مليون دولار لتجهيز هذه المعاهد بأحدث التقنيات المواكبة لمتطلبات واحتياجات سوق العمل المحلي والخليجي.

من جانبه رحب وكيل الوزارة لقطاع المناهج والتعليم المستمر الدكتور عبدالقادر العلبي بالخبراء الأشقاء من مؤسسة التدريب التقني والمهني السعودية في بلدهم الثاني اليمن .. مشيرا إلى أهمية هذه البرامج والورش التدريبية لإكساب المشاركين العديد من المهارات والمعارف الإدارية والتخطيط والبناء المؤسسي وكيفية إعداد المناهج الحديثة التي تواكب التطورات وتلبي الاحتياجات، بالإضافة إلى كونها تعزز العلاقة والتعاون المشترك بين الوزارة ومؤسسة التدريب المهني بالسعودية.

من جانبه استعرض رئيس فريق الخبراء الاستشاريين بمؤسسة التدريب المهني والتقني بالسعودية الدكتور إبراهيم الشافي برامج وأهداف الورش التدريبية التي تشمل ١٣ ورشة ودورة وبرنامجا تدريبيا تنفذ على مدى أسبوع في الفترتين الصباحية والمسائية بهدف تطوير قدرات ٢١٠ من الكوادر الإدارية العاملة بالوزارة ومؤسساتها المختلفة وفقا للاحتياجات التدريبية.

مشيرا إلى أن هذه الورش ستساهم في إكساب المشاركين مهارات بناء معايير مهنية وطنية والتعرف على التخطيط الاستراتيجي وتطوير الخطط وإعداد المناهج التدريبية لاستخدام أسلوب التوأمة بين المعهد البولتكنيك والمؤسسة بالإضافة إلى تطوير الأنظمة واللوائح وتبادل الخبرات والزيارات بين الكوادر الإدارية وذلك من خلال تدريب ١٨ كادرا على مدى شهر كامل في المملكة العربية السعودية.

ولفت الشافي إلى أن الدورات والورش التدريبية تتضمن التدريب التعاوني والتنسيق الوظيفي ومتابعة الخريجين، ورعاية الموهوبين بالمؤسسات التعليمية والتدريبية، وتقييم الأداء الوظيفي للمدربين، وبناء وتصميم المناهج باستخدام منهجية الديكم، وإدارة مؤسسات التدريب المهني وفق معايير الجودة، والتخطيط الاستراتيجي وتقييم الأداء المؤسسي، وإدارة مراكز الدعم الفني للحاسب الآلي، والاعتماد المهني الدولي لتحقيق التدريب، وإدارة الذات، الأدلة الإجرائية وسيلة لضمان جودة العمل في المؤسسات التدريبية، والتحفيز يد المدير الإيجابية، وتطوير الأنظمة واللوائح لضمان جودة العملية التدريبية، وبرامج التدريب المشترك، وشراكة نحو تدريب فعال.

تأهيل ٢٠ فنياً في مجال تشغيل الوحدات الإنتاجية للمشتقات النفطية

■ عدن/سبأ

يشارك ١٦ فنيا من العاملين في مجال مراقبة الأجهزة الخاصة بالوحدات الإنتاجية للمشتقات النفطية بمصفاة عدن في الدورة التدريبية التي بدأت أمس بالمصفاة.

ويتلقى المشاركون في الدورة التي تستمر على مدى أسبوع معلومات علمية وتطبيقات عملية تتعلق بالأسس والنظم المتبعة في قياس قوة الاهتزازات أثناء التشغيل للوحدات الإنتاجية وتنظيمة بالمستوى المطلوب من حيث التشغيل وتكرير خامات النفط والضخ والتصدير والتسويق.

كما بدأت بالمصفاة أمس دورة تدريبية في مجال الكمبيوتر بمشاركة /٦/ من كوادر المصفاة تستمر /٤/ أسابيع يتم خلالها تزويد المشاركين بمعارف وإرشادات علمية وتقنية حديثة ذات صلة بنظام الكمبيوتر ووظائفه وعملية الخزن والصيانة والتواصل المعلوماتي مع المواقع التجارية الإنتاجية النفطية للاستفادة من الخبرات.

حضر الافتتاح نائب مدير عام المركز المهندس فهد العراسي.

الجفري يبحث مع سفير روسيا الاتحادية علاقات التعاون الاقتصادي بعدن

■ ،، عدن/سبأ

بحث محافظ محافظة عدن، الدكتور عدنان عمر الجفري، مع سفير روسيا الاتحادية لدى بلادنا السيد سيرجي كوزدلوف، علاقات التعاون المشترك وآفاق تطويرها خصوصا فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاستثمارية في محافظة عدن.

وجرى خلال اللقاء مناقشة واستعراض العديد من القضايا المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاستثماري بين الجانبين في كافة الجوانب الاقتصادية والاستثمارية، وبما من شأنه فتح آفاق جديدة من العمل المشترك بينهما، وبالذات فيما يتعلق بتطوير الاستثمارات الروسية في بناء الحوض العائم بعدن وقرية الشحن الجوي ومشاريع المنطقة الحرة عموما، إلى جانب تفعيل دور المركز الثقافي الروسي بالمحافظة.

وخلال اللقاء أشاد محافظ عدن بعمق العلاقات التجارية المتنامية بين البلدين الصديقين، معربا عن أمله في تطور تلك العلاقات، مؤكدا على أهمية التواصل بين مدينة عدن ومدينة سان بطرسبورغ باعتبارهما مدن الموانئ.

من جانبه أشاد سفير روسيا الاتحادية بالتطور الملحوظ في عدن.. مشيرا إلى عمق العلاقات الروسية اليمنية، ودعم روسيا لليمن واستقراره ووحدته، مبينا أن روسيا قدمت ١٠٠ منحة دراسية مجانية للطلبة اليمنين لهذا العام.

وأضاف أن عدد الطلاب الخريجين لا يقل عن ٥٠ ألف طالب، ويمثلون ترسانة استراتيجية للعلاقات اليمنية الروسية، مبديا استعداد روسيا لتنفيذ مشاريع توليد الطاقة الكهربائية بعدن، على اعتبار أن روسيا لديها الخبرة في مجال الطاقة وقد شيدت مئات المحطات بمختلف أنحاء العالم كما أن لديها آفاقا جديدة لتطوير العمل الاقتصادي باليمن.

وأكد رغبة الشركات الروسية في العمل في اليمن من خلال إقامة شركات اقتصادية.. داعيا قيادة المحافظة إلى وضع المقترحات حول المشاريع والأنشطة الواعدة التي تحتاجها اليمن لعرضها على الجانب الروسي.

بحضور ممثلين عن الجانب الحكومي

لجنة برلمانية تواصل مناقشة الحسابات الختامية للسلطة المحلية للعام ٢٠٠٩م

■ صنعاء/سبأ

ناقشت اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للسلطة المحلية للعام المالي ٢٠٠٩م برئاسة رئيس اللجنة أحمد محمد الزهيري جملة من الملاحظات والاستفسارات المتعلقة بنتائج دراستها للحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية للعام المالي ٢٠٠٩م.

واستعرضت اللجنة بحضور الجانب الحكومي ممثلا بوكيل وزارة المالية لقطاع الموارد والوكيل المساعد لشئون الحساب الختامي ورئيس مصلحة الجمارك ومندوبي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ما توصلت إليه اللجنة من نتائج تمثلت في عدم التزام الدوائر الجمركية في المنافذ البرية والبحرية في محافظات عدن، الحديدة، حضرموت بتحصيل الرسوم المستحقة على الطرود الواصلة في تلك المنافذ والمقدر بـ١٠ريالات على كل طرد وتوريدها لصالح الوحدات الإدارية كمورد مشترك وفقا لقانون السلطة المحلية وقرار مجلس الوزراء رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠٠١م بشأن تحديد قيم اوعية الرسوم المحلية والمشتركة للسلطة المحلية، الأمر الذي أدى إلى حرمان تلك المحافظات من مبلغ ثلاثة مليارات و١١١ مليوناً و٤١٧ ألفاً و١١٠ ريالات خلال العام المالي ٢٠٠٩م.

وناقشت اللجنة الإجراءات التي اتخاذتها مصلحة الجمارك لضمان قيام الدوائر الجمركية في المنافذ البرية والبحرية والجوية بتحصيل هذه الرسوم لصالح الوحدات الإدارية تنفيذا لقانون السلطة المحلية وتوجيهات وزير المالية إلى مصلحة الجمارك والمتضمنة توجيه المختصين بالمصلحة بادراج رسوم المجالس المحلية ضمن قاعدة البيانات الخاصة بالنظام الآلي وتفعيله.

كما وقفت اللجنة أمام أسباب عدم قيام جمرك منفذ خباش بتوريد الرسوم المشتركة والمحصلة على الطرود الواردة والواصلة عبر المنفذ وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠٠١م لصالح السلطة المحلية خلال العام ٢٠٠٩م.

وتم تشكيل لجنة برئاسة النائب عبدالله خيرات لمناقشة الموضوع مع ممثلي مصلحة الجمارك ووزارة الإدارة المحلية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وباشرت اللجنة المشكلة عملها أمس في مناقشة الموضوع وتوصلت إلى عدد من التوصيات تمثلت في ادراج تحصيل العشرة ريالات على كل طرد ومحددة في قانون السلطة المحلية ضمن النظام الآلي الخاص بالمصلحة على أن يتم توريدها إلى حساب الموارد المشتركة.

وحثت اللجنة وزارة الإدارة المحلية على الزام المحافظين بالالتزام بالقانون وقرارات مجلس الوزراء وعدم فرض أي رسوم دون مسوغ قانوني، وكذلك تشكيل لجنة مكونة من لجنة الحساب الختامي لموازنة السلطة المحلية بمجلس النواب وكل من وزارة الإدارة المحلية ووزارة المالية ومصلحة الجمارك والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للنزول الميداني وتقصي الحقائق بشأن اشكالية عدم تحصيل رسوم الطرود الواصلة إلى المنافذ الجمركية والمحددة بقانون السلطة المحلية.

ووقفت اللجنة امام العديد من الملاحظات المتمثلة في قيام وزارة المالية بتعزيز ودعم بعض الوحدات الإدارية بمبالغ مالية دون أن يكون لها ربط تقديري ضمن بنود الموازنة .. الأمر الذي يعد مخالفا لأهم مبدأ من المبادئ التي تضمنها نظام السلطة المحلية والمتمثل في حقيقة أن نظام السلطة المحلية قائم أساسا على تخفيف عبء إدارة شؤون الدولة على المركز ماليا وإداريا، وكذا الاستمرار في ادراج موزانة صناديق النظافة والتحسين بأمانة العاصمة وبقية المحافظات ضمن موازنة الوحدات المستقلة والملحقة بالمخالفة لقانون السلطة المحلية وتوصيات المجلس المتكررة بهذا الشأن، بالإضافة إلى عدم القيام بتوزيع كافة الموارد العامة المشتركة المحصلة خلال العام ٢٠٠٩م على الوحدات الإدارية، حيث بلغ ما تبقى من تلك الموارد مبلغ ٨٥٨ مليوناً و٢٢٨ ألفاً و٢٦٥ ريالاً لم يتم توزيعها خلال العام ٢٠٠٩م ورحلت للعام ٢٠١٠م مثلت ما نسبته ١٥٪ من إجمالي الموارد العامة المشتركة المحصلة خلال العام ٢٠٠٩م .. الأمر الذي يؤثر سلبا على مستوى تنفيذ الوحدات الإدارية لخططها الاستثمارية باعتبار تلك الموارد تعد من اهم مصادر تمويلها.

كما تطرق النقاش إلى عدم التزام وزارة المالية بتوريد نسبة الـ٥٠٪ من الزيادة الفعلية للموارد المحصلة عما هو مخطط له في تقديرات الموازنة السنوية العامة للدولة عملا بأحكام الفقرة ١٩ من المادة ١٢٣ من قانون السلطة المحلية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠م وتوصيات المجلس، وكذا خصم مستحقات الوحدات الإدارية المتأخرة لدى الصناديق الخاصة من سنوات سابقة من الاعتمادات المركزية لتلك الصناديق.

وتناول النقاش إلغاء حسابات التحسين والحسابات الخاصة على مستوى الوحدات الإدارية لأمانة العاصمة والمحافظات، وعدم فتح أي حسابات لهذا الغرض وتوريد كافة الموارد المحلية والمشتركة إلى حسابات الوحدات الإدارية، وكذا توريد كافة الرسوم المحلية التي يتم تحصيلها من قبل دواوين الأجهزة المركزية إلى حساب الموارد المشتركة على أن يعاد توزيعها على كافة الوحدات الإدارية بأمانة العاصمة والمحافظات.

كما تطرقت اللجنة فيما يتعلق بوزارة الإدارة المحلية عدم اهتمامها بوضع استراتيجية للتدريب والتأهيل بهدف تنمية قدرات قيادات وكوادر السلطة المحلية المنتخبة والعاملين بالوحدات الإدارية .. حيث تبين عدم قدرة القائمين على السلطة المحلية من استغلال المخصصات المعتمدة لعام ٢٠٠٩م لبند التدريب رغم شحتها والتي كان يفترض استغلالها الاستغلال الأمثل للتأهيل والتدريب للكادر البشري حتى يتمكن من إدارة الموارد المالية بكفاءة وفعالية واقتصاد.

وحثت اللجنة وزارة الإدارة المحلية على استكمال البناء التنظيمي والمرفقي للوحدات الإدارية وبناء المجمعات الحكومية ورفدها بالإمكانيات والكوادر المؤهلة للنهوض بوظائف السلطة المحلية، ورصد الإمكانيات اللازمة لذلك، وكذا استكمال إنجاز مشروع نظام المعلومات للسلطة المحلية وربطه شبكيا بالوحدات الإدارية.

الـ(جي تي زد) يؤهل ٧٢ مدربا بمعهد العلوم الإدارية على الحكم الرشيد

■ ،، صنعاء/سبأ

بدأت أمس بصنعاء دورة تدريبية لتأهيل كوادر المعهد الوطني للعلوم الإدارية في مجال الحكم الرشيد ينظمها المعهد بالتعاون مع برنامج الحكم الرشيد التابع للمؤسسة الألمانية للتعاون الفني جي تي زد.

تهدف الدورة على مدى ٣ ايام إلى اكساب ٧٢ متدربا مهارات ومعارف عن الحكم الرشيد من خلال الشفافية والحوكمة ومكافحة الفساد ليكونوا مدربين قادرين على التدريب في هذا المجال لكافة المستويات الإدارية.

وفي افتتاح الدورة أوضحت عميد المعهد الدكتورة وهيبة فارع أن هذه الدورة تأتي ضمن برنامج تدريبي لتأهيل كوادر المعهد بمجال الحكم الرشيد في كل من صنعاء، عدن، تعز خلال الفترة من ٦ نوفمبر٢٠١٠م إلى ٢٠ يناير ٢٠١١م.

وتطرقت إلى أهمية الحكم الرشيد الذي يشير إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات كما يشمل الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ويعني بآثار التنمية طويلة الأمد على أجيال متعددة.

وأشارت الدكتورة فارع إلى أن ابعاد الحكم الرشيد تتمثل في سيادة القانون والشفافية والاستجابة والمشاركة والانصاف والفعالية والكفاءة والمساءلة والرؤية الاستراتيجية.

ويتلقى المتدربون في اليوم الاول من الدورة محاضرات حول الحكم الرشيد والعلاقة مع الإدارة العامة ومبادئ ومعايير وتعريف الحكم الرشيد والحوكمة والحكومة الفاعلون، المؤسسات، المجتمع المدني، التشبيك والحوكمة الرديئة والجيدة والفساد باعتباره احد مكونات الحكم الرديء.

كما يتعرف المتدربون على المقصود بحقوق الإنسان وكيف تفهم والحالة الوطنية لحقوق الإنسان والحكم الرشيد وحقوق الإنسان وتشمل محاور اليوم الثاني «مفهوم حقوق المرأة: التاريخ والوضع الراهن والتعريف باتفاقيات الاحدث وذوي الاحتياجات الخاصة والمقصود بالنوع الاجتماعي الجندر والقوالب النمطية للنوع الاجتماعي في دورة الحياة وأثر الموقف الشخص والابعاد السياسية والإدارية للجندر وأسس التواصل والاتصال اللفظي وغير ا للفظي» والنماذج الاربعة للتواصل والشفافية.

فيما تشمل محاور اليوم الاخير كيفية تحليل الاختلاف خلفية مع ادوات تحليل مختلفة عمل خارطة، البصلة، المستويات المتصاعدة، وكيفية مواصلة تحليل الاختلاف وإدارته ونماذج مختلفة.

بمشاركة ٥٠ متدرباً من مختلف الجهات الحكومية:

«كيف تكون قيادياً ناجحاً» في ورشة عمل بصنعاء

■ ،،الثورة/قاسم الشاوش/سبأ

بدأت أمس بصنعاء ورشة العمل الخاصة بكيفية أن تكون قيادياً ناجحاً والتي تستمر على مدى يومين بمشاركة ٥٠ مشاركاً ومشاركة من مدراء العموم والإدارات في عدد من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وينظمها مركز الخبرات الاستشارية بالتعاون مع مؤسسة أثر للتنمية.

وتهدف الورشة إلى إكساب المشاركين معارف عن مفهوم القيادة وأنواعها وانماطها المختلفة وكذا تعريفهم بمهارات القيادة الناجحة ونظريات العمل الجماعي وأثره على القيادة وأخلاقيات العمل والقيادة الحكيمة ومكونات الوضع القيادي.

وفي افتتاح الورشة أكد مدير مكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة محمد الفضلي أن الإدارة تعد سلوكا يقود إلى النجاح في كافة الأنشطة والمهام التي تقوم بها المؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية والاجتماعية وغيرها من المؤسسات وقال: إننا في الحقيقة نفتقد للإدارة الناجحة التي تسهم في رفع مستوى الأداء والانتاج في كافة مرافق الدولة كما أصبحنا نعاني من سوء الإدارة في هذه المؤسسات.

وحث الفضلي المشاركين على ضرورة الاستفادة من مخرجات هذه الورشة بما يكفل تطوير الأداء وتحسين الجودة وتنظيم وتعزيز العمل الجماعي الذي يساعد في إنجاح أي مؤسسة وأنشطتها وأهدافها.

من جانبه أكد عميد كلية المجتمع بسنحان الدكتور حميد الريمي أن العنصر البشري يمثل اهم مقومات التنمية لأي بلد، مستشهدا بما اتجه إليه الهنود سابقا في استفادتهم من العنصر البشري والإدارة الجيدة في صناعة البرمجة التي تعد جزءاً من صناعة المعلومات.

وقال: إننا في اليمن تنقصنا الإدارة رغم كثافة العنصر البشري الذي لم يعرف كيف يدير الموارد الطبيعية بعكس الدول المصنعة والنفطية التي استثمرت كادرها البشري مع الإدارة الناجحة في تطوير بيئتها علميا وثقافيا وحضاريا وتكنولوجيا.

وأكد الريمي حاجة المؤسسات الحكومية للإدارة والقيادة الناجحة لتطوير أداء العمل والإنتاج وتحقيق الأهداف المرسومة ضمن خططها وبرامجها وتعزيز جودة العمل والتنسيق الجيد مع المنظمات المرتبطة بعملها.

بدورها أشارت مديرة مركز الخبرات الاستشارية سمية المنصوب إلى أن الورشة تركز في مضمونها على القيادة لرفع مستوى الأداء في العمل الجماعي وتكريس أخلاقيات العمل المؤسسي الذي يسعى الجميع لتحقيقه.

٨ مليارات ريال موازنة محافظة الضالع للعام القادم

■ ،،الضالع /سبأ

أقر المجلس المحلي بمحافظة الضالع في اجتماعه أمس برئاسة أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة محمد غالب العتابي مشروع الخطة وموازنة المحافظة للعام المالي ٢٠١١م، وبلغ إجمالي عام الاستخدامات في مشروع الموازنة المقرة للعام القادم والمقدمة من اللجنة الفنية لاعداد الموازنة برئاسة وكيل المحافظة صادق الاديسي ٨ مليارات و٧٢٥ مليونا و٣٢٦ ألف ريال بزيادة عن معتمد العام المالي ٢٠١٠م بمبلغ ٣٠٧ ملايين و٥٩٩ ألف ريال وبنسبة ٣,٦٥ ٪ ٠

وتوزعت الاستخدامات المقدرة في الموازنة على الابواب المحددة وهي اجور وتعويضات العاملين ونفقات السلع والخدمات والاعانات والمنح واكتساب الاصول غير المالية، كما رصدت الموازنة ٣ مليارات و٦٤٠ مليونا و٧٣ ألف ريال لمواجهة تنفيذ المشاريع الجديدة بالمحافظة ولعدد ١٤٢ مشروعا، وتمثل الاوعية الإيرادية المالية الإيرادات الضريبية والمنح وإيرادات دخل الملكية وبينت المذكرة التفسيرية للموازنة انه تم اعطاء الاولوية للمشاريع قيد التنفيذ والمتعثرة في مختلف القطاعات بمركز المحافظة والمديريات وبمبلغ مليار و٧٣ مليونا و٥٩ ألف ريال ٠

وفي الاجتماع أشاد أمين عام المجلس المحلي بالجهود المبذولة من قبل اللجنة الفنية باعداد الموازنة والتزامها بمبدا الشفافية والدقة وتقديمها في إطار الموعد القانوني وفقا لقانون السلطة المحلية وبما يجسد التحول الفعلي نحو اللامركزية المالية والإدارية ٠

وأكد على الدور الذي تضطلع به المجالس المحلية والمكتب التنفيذي للاسهام في تحقيق النمو الاقتصادي والتنموي والخدمي وبما ينعكس إيجابا على وضع المحافظة ٠